لجملة من الخبر والاستفهام فلجاز هذا زيد ومن عمرو انتهى وان تقول
في الواو العاطفة من نحو جاء زيد وعمرو الواو حرف لمجرد الجمع بين
المتعاطفين قاله المصري في المغني ولا تقتضي الجمع المطلق انتهى لانها قد
تكون للجمع المقيد نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده او معه وان
تقول في حتى من نحو قدم الحجاج حتى المشاة حتى حرف عطف للجمع
والغاية والتدريج وان تقول في ثم من نحو قام زيد ثم عمرو ثم حرف
عطف للترتيب بين المتعاطفين والمهلة في الزمان وان تقول في الفا
من نحو قام زيد فعمرو الفا حرف عطف للترتيب والتعقيب
وتعقيب كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له ولد اذا لم يكن بينهما
الا مدة الحمل واذا اختصرت فيهن اي في احرف العطف الاربعة وما عطفت
فقل عاطف ومعطوف على طريق اللف والنشر على الترتيب الاول للاول
والثاني للثاني كما تقول في بسم جار ومجرور وكذلك تقول في نحو لن يخرج
ولن نفعل ناصب ومنصوب وفي ام تم جازم ومجزوم وان تقول
في ان المكسورة الهمزة المشددة النون حرف توكيد ينصب الاسم
اتفاقا ويرفع الخبر على الاصح ويزيد على ذلك في ان المفتوحة الهمزة المشد
دة النون مصدري فتتولى حرف توكيد مصدري ينصب الاسم اتفاقا
ويرفع الخبر على الاصح وتقول في كان حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع
الخبر وفي لكن حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي ليت
حرف تمن ينصب الاسم ويرفع الخبر واعلم انه يعاب على الناشي في
صناعة بكسر الصاد وهي العلم الحاصل من التمرن في العمل الاعراب
بكسر الهمزة وتقدم بيانه ان يذكر فعلا من الافعال الثلاثة ولا يبحث عن فاعله
ان كان له فاعل ولو قال ان يذكر عاملا ولا يبحث عن معموله لكان اشمل
ليدخل في الفاعل جميع الافعال واسماؤها والمصادر واسماؤها

وفي لعل حرف ترج
ينصب الاسم ويرفع
الخبر ٩

والصفات

او

والصفات واسماؤها ومعناها ويدخل في المعمول الفاعل ونائبه واسم
كان وخبرها وخبر ان واخواتها وما اشبه ذلك فان يذكر مبتدا
في الاصل او في الحال ولا يحصن عن حصر اهو مذكور او محذوف
وجوبا او جوازا او يذكر مرفوعا او جارا او مجرورا انها متعلق او ليس
عن متعلقه اهو فعل او شبهه وتقدم ان المجرور بحرف زايد لا
يتعلق بشيء فلا متعلق له او يذكر جملة او فعلية او اسمية ولا يذكر
انها محل من الاعراب ام لا وهل المحل رفع او نصب وخفض او جزم
او يذكر موصولا اسميا ولا يبين صلته وعايده ومما يعاب على الناشي
في صناعة الاعراب ان يقتصر في اعراب الاسم المبهم من قولك قام ذا
وقام الذي على ان يقول في الاول ذا اسم اشارة او في الثاني الذي
اسم موصول فان ذلك مما لا يبنى عليه اعراب من رفع او غيره
فالصواب ان يقال في ذا والذي في المثالين فاعل محله رفع وهو
اسم اشارة او فاعل وهو اسم موصول وهل المحل للموصول دون صلته
او لهما صحح في المغني الاول وقد اورد المصنف سؤالا على ما قرره واجاب
عنه فقال فان قلت لا فايدة في قوله انه اسم اشارة بعد
قوله فاعل لان الغرض بيان الاعراب وكونه اسم اشارة لا يبنى عليه
اعراب بخلاف قولك في الذي مع بيان محله من الاعراب انه اسم موصول
فان فيه فايدة وتنبيها على ما يفتقر الموصول اليه من الصلة والعايد
ليطلبهما المعرب ولا يعلم ان جملة الصلة لا محل لها قلت بلى فيه اي في
قوله اسم اشارة فايدة وهي التنبيه على ان ما يلحقه من انا الكاف حرف
خطاب وان كانت متصرفة تصرف الاسماء لانها اسم مضاف اليه ينبغي
الى ان الاسم المقرون بال الذي يقع بعده اي بعد اسم الاشارة من نحو
قولك جاءني هذا الرجل نعت عند ابن الحاجب او عطف بيان عند ابن مالك

على الخلاف المذكور في المعرف بال الواقع بعد اسم الاشارة والواقع بعد
ايها في نحو يا ايها الرجل فذهب بعضهم الى انه نعت بها وبعضهم الى انه
عطف بيان عليها وقبل بدل منها وما لا سبيل عليه اعراب ان تقول
في غلام من نحو غلام زيد مضاف منتصر اليه فان المضاف ليس له
اعراب مستقل كالفاعل فان له اعرابا مستقرا وهو الرفع لفظا او محلا
ونحوه اي الفاعل ماله اعراب مستقر كالمفعول فانه له اعرابا مستقرا
وهو النصب بخلاف المضاف فانه ليس له اعراب مستقر واما اعرابه
بحسب ما يدخل عليه ما يقتضي رفعه او نصبه او خفضه فالصواب
ان يبين مواقع اعرابه تقول فاعل او مفعول او نحو ذلك من العمد
والفضلات بخلاف المضاف اليه فان له اعرابا مستقرا وهو الجر
بالمضاف فاذا قيل مضاف اليه علم انه مجرور لفظا او محلا وينبغي
للمعرب ان لا يعبر عن ما هو موضوع على حرف واحد بلفظه فيقول
بالضمير المتصل بالفعل من نحو ضربت ت فاعل اذ لا يكون اسم
هكذا انما الصواب ان يعبر باسمه الخاص او المشترك فيقول التا
او الضمير فاعل واما ما صار بالحذف على حرف واحد فلا بأس
بذلك فتقول في مرمت لحذف خبره لانه بعض امرئ وفي ق من نحو
ق نفسك فعل امر لانه من الوقاية فان كان موضوعا على حرفين
نطق به فتقول من اسم استفهام وما اشبه ذلك ولا يحسن ان ينطق
عن الكلمة بحروف هجيها فلا يقال اليم والنون اسم استفهام ولذلك
كان قولهم الف في اداة التعريف اقيس من قولهم الالف واللام وينبغي ان
يجتنب المعرب ان يقول في حرف من كتاب الله تعالى زايد تعظيما له
واحتراما لانه يسبق الى الاذهان ان الزايد هو الذي لا معنى له اصلا
وكلامه سبحانه منزه عن ذلك لانه ما من حرف فيه الا له معنى

صحيح

صحيح ومن فهم خلاف ذلك فقد وهم وقد وقع هذا الوهم من
بعض مصنفي وهم بكسر هذا اغلط للامام فخر الدين الرازي يحكي الري
قال الكافيجي فان قلت من اين علم المصنف ان هذا الوهم وقع للامام
فخر الدين الرازي قلت من امرين الاول انه نقل اجماع الاشاعرة على عدم
وقوع المهمل في كتاب الله تعالى وهو عين الاجماع على وقوع الزايد
فيه اذ الزايد بهذا المعنى عين المهمل فلو لم يقع هذا الوهم لما احتاج
الى التعرض لهذا الاجماع والثاني انه حمل في قوله تعالى فبما رحمة من الله
على انها استفهامية بمعنى التعجب كقوله تعالى مالي لا اراي الهدهد فاشار
المصنف الى الاول بقوله فقال الفخر الرازي المحققون من المتكلمين
وهم الاشاعرة على ان المهمل لا يقع في كلام الله تعالى ترفعه عن ذلك
واشار الى الثاني بقوله واما في قوله تعالى فبما رحمة من الله فيمكن ان
تكون استفهامية للتعجب والتقدير فاي رحمة من الله يعني لا زايدة
انتهى كلام الفخر الرازي والظاهر ان هذا الوهم لا يقع لواحد من العلما
فضلا عن ان يقع لمثل الامام الفخر الرازي وانما اكثر اطلاق القول بالزايد
اجلالا لكلام الله تعالى وللملازمة لباب الادب كما هو اللايق لجلاله عن
وجل واما ما احتمل في قوله تعالى فبما رحمة من الله على ان تكون استفهامية
بمعنى التعجب على سبيل الجواز والامكان فهو بمعزل عن الدلالة على
وقوع الوهم منه بمراحل انتهى كلام الكافيجي ولما فرغ المصنف من نقل كلام
الرازي وتوجيهه واراد ابطاله وبيان تعريف الزايد فقال
والزايد عند النحويين الذي لم يوت به الا لمجرد التقوية والتوكيد لا ان
الزايد عندهم المهمل كما توهمه الامام الرازي وانت قد علمت ان الامام الرازي
بريء من ذلك والتوجيه المذكور للامام الرازي في الاية باطل لامرين
احدهما ان ما الاستفهامية اذا حذفت وجب حذف الفها فرقا

بين الاستفهام والخبر نحو هم يتساءلون وما في الاية ثابتة الالف ولو كانت
استفهامية لحذف الفها لدخول حرف الخفض عليها واجيب بانه حذف
الف ما الاستفهامية اذا اتصل عليها الخافض الذي لا كلي نحو لشانها
للتنبيه على بقاء الشيء على اصله وعورض بانه اثبات الالف لغة
شاذة لا يحسن تخريج التنزيل عليها والاسر الثاني ان يخفض رحمة
اي حين اذ قال ان ما استفهامية مشكل على القواعد لانه اي خفض
رحمة لا يكون بالاضافة اذ ليس في اسما الاستفهام ما يضاف الا
اي عند الخليل وهم عند ابي اسحق الزجاج ولا يكون خفضها
بالابدال منها وذلك لا يجوز لان البدل من اسم الاستفهام لا بد ان
يقترن بهمزة الاستفهام اشعارا بتعلق معنى الاستفهام بالبدل فصل
واختصت الهمزة بذلك لانها اصل الباب وموضوعها على حرف واحد
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ورحمة لم تقترن بهمزة الاستفهام فلا
تكون بدل من ما ولا يكون خفضها على ان رحمة صفة لما لان ما لا توصف
اذا كانت شرطية او استفهامية وما لا يوصف لا يكون له صفة فوجب
ان تكون صفة لما ولا يكون خفضها على ان تكون رحمة بيانا اي عطف
بيان على ما لان ما لا توصف وكل ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف
بيان كالمضمرات عند الاكثرين وللامام الرازي ان يقول لما كانت ما
على صورة الحرف نقل الاعراب منها الى ما بعدها فجرت بالحرف على حد
مررت بالضارب على القول باسمية ال وهو الاصح وكثير من النحاة
المتقدمين يسمون الزائد صلة لكونه يتوصل به الى نيل غرض صحيح
كتحسين الكلام وترتيبه وبعضهم يسميه مؤكدا لانه يعطي الكلام معنى التوكيد
والتقوية وبعضهم يسميه لغوا لا لغاية اي عدم اعتبار في حصول
الفايدة لكن اجتناب هذه العبارة الاخيرة في التنزيل واجب

دايجي

لانه يتبادر الى الاذهان انه من اللغو الباطل وكلام الله تعالى منزه
عن ذلك وفي هذا القدر الذي ذكره المصر كفاية لمن تامله فان
التامل اصل في درك الامور كلها فلذلك نص على التامل في ختم الكتاب
كما فعل اولا في اوائله حيث قال فنقضي بتامله جادة الصواب
والله الموفق الهادي الى سبيل الخيرات صنعه وكرمه سال الله
التوفيق والهداية الى طريق الخيرات كما فعل في اول الكتاب حيث
قال ومن الله استمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه
وكرمه فختم كتابه بما ابتداه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم الجمعة
في اواخر ذي القعدة سنة سبعين والف
على يد الفقير الى الله تعالى محمد بن حسن
البيماني عفر الله له ولوالديه وللجميع
المسلمين امين امين
امين

بلغ قراءة عليه الاجازة
عن مصنفه المحرر سنة
اثنتين وسبعين والف
على الشيخ محمد الحرازي
مدرسة شيخ الاسلام
ابي عمر رحمهم الله تعالى